

# صمام أمن الغرب.. بقلم : مصطفى نور الدين

نشر بجريدة التجمع (القاهرة) 3 يونيو 2006

السبت 3 حزيران (يونيو) 2006, بقلم مصطفى نور الدين عطية

الهجرة صمام أمن الغرب.. بقلم : مصطفى نور الدين

نشر بجريدة التجمع (القاهرة) 3 يونيو 2006

اقر البرلمان الفرنسي قانون "الهجرة المختارة" ليضع الكثير من القواعد الصارمة لمن يحيا في أوضاع مؤقتة أو غير شرعية ولمن يريد الحضور للعيش في فرنسا. ووضع قانون يكشف بشكل مباشر حقيقة انه ليس بمقدور الغرب الرأسمالي المتقدم البقاء بدون البلدان الأقل تقدما بالأمس كما اليوم

وهذه "التبعية" الغربية هي للموارد الأولية الأساسية الضرورية لمشروعاته ولأسواق لسلعه ولرأس ماله ولاحتياجه للقوة العاملة المستوردة في شكل عبيد في الماضي ثم حديثا في صورة هجرة لتشغيل الكثير من أنشطته. تلك الحقيقة يؤكدها الواقع بمعطياته الراهنة والمستقبل

وبالنظر للواقع في المجتمع الفرنسي اجتماعيا وخاصة من منظور التركيب السكاني ومساره تتكشف سمة الاستمرارية في توجه بعينه. فما تلك "الثوابت النسبية" التي تسمح بالقول بان المهاجرين ضرورة لحياة مجتمع متقدم ؟

فمن جانب تجدد القوة العاملة يتعرض للمخاطر لأن نسبة الشباب أقل من عشرين سنة التي كانت تمثل واحد من كل ثلاثة من السكان في أوائل الستينات من القرن العشرين .أصبحت الآن واحد من كل أربعة

يضاف لذلك أن شيخوخة السكان تتأكد إذ أن واحد من كل عشرة من السكان يبلغ عمره 75 سنة أو أكثر وهذا يعني تضاعف نسبتهم بالمقارنة بعام 1962. والأكثر خطورة .هو أن أكثر من ربع السكان تجاوز سنهم 60 سنة

فالنساء تعمر إلى 86 سنة بينما الرجال 77 سنة. وفي السنوات الأخيرة حدث تقدم في عمر الرجال إذ يسجل ارتفاعا بمعدل 3 شهور إضافية سنويا. وهو ما يعني أن الرجال قد لزداد اهتمامهم بالرعاية الصحية ومتابعة الفحوص الطبية الدورية بدءا من سن الخمسين. بالإضافة إلى اهتمامهم بالأنشطة البدنية من ألعاب رياضية واستجمام مما حسن من معدلات طول عمرهم مما يؤشر إلى أنهم سوف يعيشون لسن متقدم كما النساء إذا استمر هذا التوجه الجديد. ويضاف لذلك التقدم الهائل في الطب والعلاج والوقاية وتحسن مستوى المعيشة ونوعية الغذاء وارتقاء الاهتمام بالنظافة

وزيادة عدد كبار السن يعني أيضا أن السكان العاملين هم الذين ينفقون على عدد يتزايد من السكان غير المنتجين بعد خروجهم على المعاش وهو ما يشكل مشكلة في الغرب نظرا . لاختفاء الأسرة الممتدة والاضطرار لوضع المسنين في مؤسسات مكلفة

هجرة جاهزة الصنع

ومن مشكلات الغرب الأساسية المعدلات المنخفضة للإنجاب بجانب تأخر الطفل الأول الذي يصل بعد بلوغ المرأة نحو الثلاثين من العمر. وهذا يعكس الانشغال الأساسي بتأمين .المستقبل المهني. وهذا هو السن الذي تبدأ معه النساء الإنجاب أيضا. وهو إنجاب في المتوسط لطفلين. أي بمعدل لا يضمن إعادة تجدد السكان والقوى العاملة

عدم كفاية التزايد السكاني للرد على تجديد قوة العمل وهو ما يعطي معنى لسياسة عدم رفض أو منع الهجرة إلى أسواق العمل الرأسمالية المتقدمة ولكن تقنينها

وهذا التقنين في أحد وجوهه ظلم يقع على ملايين العاطلين في المجتمع الفرنسي نفسه. إذ أن الاختيار الذي تنوي الدولة تطبيقه يهدف إلى عدم إنفاق رأسمال طائل كاستثمارات في إعادة تأهيل من هم بالمجتمع بالفعل وإعادة طرحهم لسوق العمل وإنما اتخاذ السبيل الأكثر توفيراً واقتصاداً للمجتمع

وهذا السبيل هو استيراد "قوة عمل جاهزة الصنع" من المجتمعات الأقل تطوراً والتي لا تتمكن اقتصاديتها من توفير فرص عمل لها. بل أيضاً قد تعتمد سياسة تأهيل لهذه "السلعة البشرية"، قوة العمل، في المجتمعات الأصلية لتكون أقل كلفة مما لو قامت بهذا التأهيل في البلدان المتقدمة

وطبقاً للتوجه السكاني وحركته المستمرة في هذا اللحظة التاريخية لا غناء عن استيراد القوة العاملة الخارجية لتحل محل العجز الراهن والمتأكد لاستمرارية الأنشطة الاقتصادية

ويعمق من مشكلة المجتمع الفرنسي السياسة التي اتبعت فيما بعد الحرب العالمية الثانية في مجال التعليم بعدم تبصر احتياجات المستقبل لكل من قطاعات الأنشطة وتمركز السياسة على تخريج عدد محدود من الصفوة. وأنتجت هذه الفلسفة خلالاً هاماً في الكثير منها بحيث يمكن القول أن الإنقاذ يأتي من المهاجرين في الزراعة في مواسم حصاد الفواكه والخضر والذرة على سبيل المثال

ولعل القطاع الذي يعاني منذ سنوات بشكل حاد هو قطاع الصحة. فلا تتمكن المستشفيات الفرنسية، العامة والخاصة، من الحفاظ على حالة العناية الصحية المرتفعة الراهنة وضمان العلاج والعمليات الجراحية والتخدير إلا بفضل الأطباء الأجانب الذين يمثلون إجحلاً ضرورياً للعجز الهائل في الخريجين من كليات الطب. ولكي يتم ملء هذه الفجوة بإعادة تصحيح مسار التعليم في هذا المجال يلزم ما يناهز عشرين سنة

و لعل واحد من أهم الأسباب التي تجعل التنبؤ في أسواق العمل المقبلة والاحتياجات الفعلية مستحيلاً هو عدم معرفة المهن والوظائف المستجدة الناتجة عن التطور التقني السريع في السنوات المقبلة. فالعالم المتقدم يشهد تحولات لا نظير لها ولم تكن موضوعاً إلا لقصص الخيال العلمي في السنوات الماضية

## أوروبا وليبرالية الخدمات

ومن الصدف التاريخية أن الاتحاد الأوروبي اقر، في نهاية مايو، سياسة ليبرالية الخدمات بين بلدان المجموعة الأوروبية في ذكرى العام الأول لرفض الدستور الأوروبي في كل من فرنسا وهولندا. وهذه السياسة تعني حرية حركة السلع في هذا القطاع في كل صورها من السباكة إلى الانفورماتيك

وجدير بالذكر أن هذه السياسة الليبرالية كانت أحد أسباب رفض الدستور في الاستفتاء إذ يتخوف الكثير من الآثار السلبية على الاقتصاديات القومية. فهو من ناحية إنفتاح لحركة رأس المال والسلع والأيدي العاملة "البنين أوروبية" وتشديد الحركة على الهجرة من البلدان المتخلفة. فلا شك أن المجتمعات الغربية المتقدمة برغبتها بتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى 25 دولة تقوم أيضاً بسياسة "اختيارية" مكتملة بتفضيل الهجرة البنين أوروبية خاصة في الأنشطة الاقتصادية غير المرهقة جسدياً التي تظل "حكراً" للمهاجرين المتدنية مستوياتهم التعليمية من أفريقيا أساساً وبعض البلدان الآسيوية

بجائزة جماعية لادوار الرجال في التمثيل.. وهذا الفيلم، من إخراج رشيد بوشار **Indigènes** "ومن الصدف أن يكلل "مهرجان كان" السينمائي فيلم "السكان الأصليين وبطولة مجموعة من الممثلين الفرنسيين من اصل مهاجر، هو قصة مشاركة شعوب المستعمرات في "جيش فرنسا الإفريقي" الذي شارك، في الصفوف الأولى، في مناصرة الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية ضد النازية وتحرير أوروبا. أي كانت سياسة "إنتقائية" أيضاً لمن يتلقون الطلقة الأولى في الصدور لبشر من هذه المستعمرات التي لم يكن لها "لا في الثور ولا في الطحين" في هذا الصراع فيما بين الدول الإمبريالية وبرغم ذلك دافعوا مع الغرب من اجل الاستقلال والحرية

# زيدان وانفصام شخصية الدولة الفرنسية... بقلم : مصطفى نور الدين

بشر بجريدة التجمع - القاهرة - ١٥ يوليو ٢٠٠٦



السبت 15 تموز (يوليو) 2006, بقلم مصطفى نور الدين عطية

زيدان" وانفصام شخصية الدولة الفرنسية... بقلم : مصطفى نور الدين بشر بجريدة التجمع - القاهرة - ١٥ يوليو ٢٠٠٦"

إذ أخذتك الجلالة وهتفت "زيدان.. زيدان" أو "زيو.. زيو"، في أي مدينة فرنسية، بداخل مقهى أو أتوبيس أو قطار سيفض كل من بالمكان أحاديثهم ويتبارون في ذكر آخر ما سمعوه من إطرء علي "زين الدين زيدان" من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بل من "القدم الذهبية" نفسه أي "بيليه" الذي قال: "زيدان الساحر

ولا يمكن تصور مدى الانفعال الذي يسود عند ذكر اسم زيدان مع كل متحدث وترقرق الدموع في العيون واحتباس الصوت وخروج الكلمات التي لا تشعر فيها بأي نبرة كاذبة. ومشاركة من لا يعرف في كرة القدم شيئاً ولكنه شاهده مرغماً في عشاء لدى أصدقاء فلم يملك نفسه من القفز والتهليل له

ولا تصدق عينك من رؤية عشرات من المواطنين من كل الأعمار يرتدون "فانلة رقم 10" تحمل اسم زيدان ووله النساء به "كفراس أحلام". وإذا تجولت على كورنيش البحر المتوسط في مدينة "مارسليا"، جنوب فرنسا، تشاهد صورة "زيدان" على أقيش عدة أمتار طولاً وعرضاً لم يتغير منذ سنوات طوال

ولا تجد جريدة أو مجلة لم تضع صورته في الصفحة الأولى أو على الغلاف وهو في ثورة غضب من خطأ أو يحيي بإجلال المشجعين بعد النصر. واحتل اسمه العناوين الرئيسية مع تقدير عشرة على عشرة.. فهو المايسترو.. القائد.. الأصيل. فكما لو كان الكل أصبح زيدان أو زيدان تقمص الكل. فريئس الوزراء عندما حققت سياسته انخفاضاً في عدد العاطلين ! "عن العمل صرح: "أنا سعيد مثل زيدان عندما يسجل هدفاً

أسود.. أسود.. أسود

وتتساءل بعد خروجك من حالة الوجد والجلالة ماذا يحدث في هذا البلد الجميل ؟ هل أصاب الدولة حالة من انفصام الشخصية ؟

فإذا تعلق الأمر بالكرة فالفخر بزيدان وكل فريق كرة القدم يلوح كأنه بأبطال حرروا فرنسا من المحتل. برغم أن الفريق "أسود.. أسود.. أسود" حسب التعبير العنصري للفيلسوف الصهيوني "آلان فينكيلكروت" وليس "أبيض احمر ازرق" بلون العلم الفرنسي

ولا يوجد أحد لا يفخر بهذا الفريق والتقريب الذي يصل للمبالغة في "زيدان" كمفخرة فرنسية دون أن يلتفت للون بشرته أو بشرة رفاقه التي تضيء سواداً. فهم أولاد المهاجرون الأجانب. نفس المهاجرين الذين يتعرضون للمهانة ويشعر ملايين الفرنسيين بالعار لما يحدث لهم هذه الأيام من كبار رجال الحكم في مهبط حقوق الإنسان والمواطنة

وتكفي نظرة على طوابير المهاجرين المحزنة يتسارعون "كالقطيع" أمام أقسام الشرطة ليقدموا الأوراق التي تثبت حقهم في الحصول على الإقامة أو الجنسية. فهم يتدافعون كما يتدافع ركاب أتوبيس وحيد يقل من يلحق بوضع قدم واحدة داخلة لكي يضمن الوصول قبل الموعد النهائي الذي حدده وزير الداخلية للنظر في حالتهم

إذ أصدر وزير الداخلية، "ساركوزي" والمرشح للرئاسة المقبلة، فرماناً إلى مأموري المدن يوم 13 يونيو الماضي يأمرهم بطرد الأجانب الذين لا أوراق إقامة لهم بعد أن ينهي !! أولادهم الامتحانات

ويقول "فرمان ساركوزي" : " إن فرنسا تطبق سياسة هجرة تأخذ في الاعتبار احتياجاتها واحتياجات البلدان الأصلية للمهاجرين .. وأن سياسة جمع شمل الأسر قد تغيرت. ولذا ..فانه تم تبني سياسة تشجيع المهاجرين الذين لا يتمتعون بأوضاع قانونية للعودة إلى بلدانهم الأصلية بعد أن ينهي أولادهم الامتحانات وانتهاء السنة الدراسية

وهو ما يعني طرد نحو 50 ألف أسرة. وطردهم لأنهم أسر في أوضاع قانونية غير شرعية. أي ليس لديهم أوراق إقامة رسمية لانتهاء مدة إقامتهم منذ عامين أو أكثر ولذا عليهم .مغادرة فرنسا طوعا أو قهرا

وبدأت حركة اجتماعية تطالب "بالعصيان المدني" يقودها جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية التي تدافع عن المهاجرين وجمعيات رسامي ومؤلفي كتب الأطفال والآلاف .من المدرسين ومواطنين عاديين. وخرجت مظاهرات يوم أول يوليو من عشرات الآلاف من المواطنين ترفض طرد المهاجرين شارك فيها عشرات الجمعيات الأهلية وأحزاب اليسار وتهدف الحركة إلى لرفض شحن الأطفال وأسرههم على طائرات "الشارتر" ليعودوا إلى بلادهم لان كل هؤلاء الأطفال ولدوا بفرنسا. إذن فهم يستمتعون بالمواطنة الفرنسية ويحق للآباء أن يحصلوا على الجنسية لأنهم أبناء أطفال فرنسيين. إلا أن القانون في تعقيدهاته المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات نفى أحقية الاستمتاع بالجنسية لمجرد أن الطفل ولد في فرنسا أي الاستمتاع بما يسمى "حق الأرض". فالذي يسود هو أن الطفل ببلوغه سن الرشد يعلن قبوله الجنسية الفرنسية أو يرفضها ولكن كيف يطالب بالجنسية والبوليس يلاحقه ؟

العصيان المدني

وقد خلقت القوانين بتعقيدهاتها حالات عبثية إذ أن المحاكم قد ترفض قرر الطرد لشخص أو أسرة وبالتالي يستمر وجودهم سنوات طويلة لا يحق للبوليس طردهم ومن الطرف الأخر لا يستمتعون بوجود شرعي في المجتمع. ويترب على ذلك عدم قدرتهم لإيجاد عمل لأنهم لا يستحذون على أوراق إقامة رسمية ويكون الحل الوحيد أمامهم في العمل في .السوق السوداء والتخفي أو الانحراف نحو الأعمال غير الشرعية الأخرى والجريمة

وحركة "العصيان المدني" تدعو كل من يقدر ماديا إلى "تبني" طفل وإخفائه حتى لا يتمكن رجال البوليس من القبض عليه وطرده خارج الحدود. وكذا لكي تقوم الأسر أو الأفراد الذي قبلوا التبني يرفع قضايا للمطالبة بالجنسية وتحمل نفقات القضية من تجهيز الأوراق اللازمة التي تثبت أحقية الطفل للجنسية نتيجة حسن السير والسلوك والمواظبة على .الذهاب للمدرسة

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإخفاء لطفل أمر يحاسب عليه القانون إذ هو إخفاء لشخص يبحث عنه البوليس وبالتالي فالجانب الفعال له يتمثل في حركة تبني جماهيرية واسعة .تجعل من المستحيل القبض على مئات المواطنين الفرنسيين

وأمام الضغط الشعبي تراجع " ساركوزي" خطوة بتعين محام كوسيط بين المهاجرين بدون أوراق رسمية والجهات الرسمية لدراسة حالاتهم حالة بحالة. وأعلن المحامي أنه لن يتم .طرد فوري بحلول العطلة المدرسية بل ربما لا يتم طرد أحد من الخمسين ألف أسرة. ولكن أحدا لا يثق في تصريح لا يلغي "فرمان ساركوزي" إلى جهات الأمن بالطرد

و "ساركوزي" فرنسي ينحدر من أسرة يهودية هاجرت لفرنسا في أوائل القرن العشرين. وقد سخر "فرنسوا هولاند"، سكرتير عام الحزب الاشتراكي، منه بقلب عبارته الشهيرة التي "اقتنصها عن اليمين المتطرف": "فرنسا أحبها أو أغارها". وحولها "هولاند": " ساركوزي.. إما أن تحب فرنسا كما هي أو لا تجد حرجا في أن تغارها

كادر

زيدان .. إنسان

برغم هزيمة فريق فرنسا وفقدان كأس العالم وبرغم غضب زيدان وعدم سيطرته على مشاعره أمام سبه مرات من اللاعب الإيطالي "ملركو ماترازي" وبرغم حرمان الشعب الفرنسي

من ليلة فرح وأربع سنوات تفاخر بالكأس الذهبي.. برغم كل ذلك فإن 61% من الفرنسيين يغفرون له اعتدائه و27% لا يغفرون له بينما يقر 78% اختياره كأحسن لاعب في العالم. ولم يتوجه رئيس الجمهورية بأرق الكلمات إلا إلى زيدان في حفل الغذاء مع الفريق بالقصر الجمهوري.. وبعدها استقبله مع الفريق عشرات الآلاف من المواطنين. "ميدان" الكونكورد" هاتفين "زيرو.. نحبك

وكتبت الصحف العالمية كل أنواع التحليل لنوع الإساءة: هل شتمه الإيطالي: "مسلم إرهابي" أو "أختك أو أمك مومس" أو.. أو. وطالبت جمعية حقوق الإنسان أن تقوم الجهات المنظمة للألعاب الاولمبية بفتح تحقيق للوقوف على حقيقة ما قاله اللاعب الإيطالي الذي اقر انه سب زيدان دون أن يذكر الكلمات التي استخدمها. ولم يتكلم زيدان بعد

ورفض الجميع ما قام به زيدان من سلوك يتنافى مع الروح الرياضية. وتحليل هادئ يعيد الأمر إلى مستواه الإنساني. فصورة "زيدان" في العالم وفي فرنسا جعلت منه "نصف اله" رغما عنه لتواضعه وأدبه وحيائه ولامتلاكه لصنعتة بفن قل نظيره. وهذه الصورة قد تولد نقيضها من كثرة ترديد أسمه ليل نهار. إذن وكأنه بخروجه عن طوعه يريد أن يقول: "لست إلها.. أنا إنسان وكرامتي فوق أي هدف تخيلي كان من الممكن أن أسجله في الدقيقة الأخيرة لإعادة الكأس الذهبي لفرنسا". ويقول ذوي الحكمة من المواطنين والمحللين: .: زيدان بفعلته جعلت حبا له يزداد لعزة نفسه

# فيلم "بلديون" يهز مشاعر الرئيس وحرمه ... بقلم : مصطفى نور الدين

نشر بجريدة التجمع بالقاهرة 2007

بقلم مصطفى نور الدين عطية, 2007



## فيلم "بلديون" يهز مشاعر الرئيس وحرمه ... بقلم : مصطفى نور الدين

لا نعرف من التاريخ عودة وعي لحاكم دولة بعد رؤية فيلم أو قراءة كتاب إلا قليلا. يذكر في التاريخ أن قيصر روسيا أنهى نظام القنائة متأثرا بقراءة أدب تولستوي ودستيوفسكي ومن الأكيد أن رواية "كوخ العم توم" كان لها دورا ولو بعيد المدى في تحرير العبيد بأمريكا. فوصول الإبداع لهذه الدرجة من صدق التعبير عن قضية يمكن القول بأن المعجزات ممكنة في ثوب إنساني من المبدع وأن الحكام مازالوا بشرا. وهذا ما حدث بعد مشاهدة جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا، وزوجته برناديت، للفيلم في عرض خاص يوم 5 سبتمبر. فبعد رؤية الرئيس لفيلم "بلديون" قرر إعادة النظر في أوضاع قدامى المحاربين من المستعمرات الفرنسية. فالفيلم أنتجه رشيد بوشارب وقام بأدواره الرئيسية بضعة من أي السكان الأصليين فيلم تاريخي نال في مهرجان كان الأخير جائزة الأداء للممثلين جمال ديبوز Indigènes الممثلين وكلهم ولدوا بفرنسا من أباء من المغرب العربي. وبلديون .وسامي نصري ورشدي زم وسامي بو عجيلة وبرنار بلانكان في الأدوار الرئيسية

والفيلم لا يثير ذرف دموع على مأساة قدامى المحاربين من السكان الأصليين من المستعمرات الفرنسية منذ ما بعد فترة التحرر الوطني حيث جمدت الدولة معاشاتهم التي لم تصرف لهم طوال 45 سنة. لا.. الفيلم يقص صورة بطولة شباب شمال أفريقيا الذين اقتنعوا ببناء الجزائر شارل ديغول للهب لتحرير "الوطن الأم" فرنسا من الاحتلال النازي. إذ باستقلال فرنسا سيتمتع الجميع بالحرية والمساواة بالإخاء

وتطوع في الجيش الفرنسي آلاف من سكان المستعمرات إذ لم تكن حركة التحرر الوطني قد تبلورت بعد لإنجاز ثورتها من اجل الاستقلال. لم يكن بعد المستقبل قد تجسد في إمكانية انفصال عما كان يسمى بالوطن الأم أي المستعمر. وكانت أجهزة الإعلام في وقتها تظهر المقاتلين من 23 مستعمرة فرنسية كمفخرة للتلاحم بين شعوبها مع فرنسا

وعقب انتصارات حركات التحرر الوطني والهزيمة الفرنسية أمام الثورة الجزائرية بشكل خاص اختفت ملاحم الأمس ليسدل الصمت على هذه الحقبة من التاريخ وعلى من صنعوا. أو شاركوا في صنع انتصار الحلفاء على المعسكر النازي والفاشي

فالصدمة الفرنسية نتجت من إجبار أكثر من مليون فرنسي على الخروج من الجزائر في أوائل الستينات وعودتهم لفرنسا. وشكلت هذه العودة مشاكل جمة للعائدين مازالت أثارها باقية لليوم إذ يشعر هؤلاء بالخيبة من قبول استقلال الجزائر الذي ولدوا وعاشوا به طفولتهم وشبابهم هم و أجدادهم ومن ناحية أخرى يشعرون بالغرابة في فرنسا ولفظهم .الفرنسيون لسنوات طويلة

من هنا جاء نفي الدور التاريخي لسكان المستعمرات الذين شاركوا في تحرير فرنسا كمتطوعين في الجيش الفرنسي. وهذا النفي تجسد بالصمت التام في الاحتفالات الرسمية السنوية للاحتفال بيوم النصر ولكن الأكثر قسوة بامحاء الذاكرة التاريخية الفرنسية لهذه الحقبة في الوقت الذي لا تكف فيه عن تشيد مزارات تاريخية للكثير غيرها. فالدور الذي لعبه الجيش الإفريقي لا حديث عنه لا في الإعلام ولا في كتب التاريخ المدرسية و بالكاد يتعرض له بعض المؤرخين. واتخذ هذا النسيان بعدا آخر بتجميد روايتهم وحرمو من المعاشات .التي تمنح لرفاقهم الفرنسيين كقدامى محاربين سواء كانوا من جرحى الحرب أو يتمتعون بكامل قواهم الجسدية

علاوة على ذلك فتكشف المعلومات الرسمية عن عدم مساواة فادحة لما كانوا يتلقونه من رواتب مقارنة برفاقهم من الفرنسيين. فما يتلقاه جندي فرنسي يصل سنويا لنحو 450 يورو بينما رفيقه من المستعمرات السابقة 110 يورو فقط في المتوسط. بل أن داخل هذه المعاشات تتجلى عدم مساواة مخجلة

وبعودة الوعي للرئيس جاك شيراك في آخر أيام حكمه سوف يحق لمن هم على قيد الحياة من قدامى المحاربين بالحصول على معاش مماثل لرفاقهم من الفرنسيين. وهؤلاء المحاربين عددهم نحو 57 ألف جندي على المعاش من المستعمرات الفرنسية. يضاف لهؤلاء نحو 27 ألفا من معوقي الحرب الكثير منهم يحيا في فرنسا والأخر عاد إلى وطنه الأم

ويجدر التنويه إلى أن عدد من شاركوا من المغرب العربي فيما يسمى "الجيش الإفريقي" بلغ 400 ألف شخصا. فالمؤرخون يعترفون بأنه "بفضلهم لم تحرر فرنسا فقط وإنما انتصرت".

ومشاركة هؤلاء وان ردت في جانب منها على نداء ديغول لتحرير فرنسا فان جوانبها الأخرى متعددة خاصة الاقتصادية لمساعدة أسرهم بجانب أن الالتحاق بالجيش كان ضمانا أيضا لمحو أمية من يتطوعون

والفيلم لا يثير العواطف بمعرك بطولية برغم حقيقتها التاريخية على جبهات الحلفاء في ايطاليا أولا ثم بمشاركتهم في الخطوط الأولى في تحرير المقاطعات والمدن الفرنسية من أقصى الجنوب في مرسيليا إلى أقصى الشمال في منطقة "الأزاس". فجنود الجيش الإفريقي شكلوا باعتراف المؤرخين وكما يظهره الفيلم الفيلق الأمامي في الجبهات الذين يعدون بأسلحتهم الخفيفة فقط "البنادق" الاستيلاء على مواقع العدو

وبرغم بطولتهم وتفانيهم في نصر الحلفاء فان الفيلم يعكس الحقيقة التاريخية التي لا يعترض عليها أي من المؤرخين وهي أن هؤلاء الجنود كان يعاملون كأفراد أدنى مرتبة من رفاق السلاح من الفرنسيين من حيث الرواتب والترقيات بل ووجبات الطعام. فالفيلم يظهر مفارقة مزرية في عدم أحقيتهم بتناول "الطماطم" مثل الفرنسيين. فيثورون وتقبل القيادة أن يشاركوا نفس الوجبات كالأخرين. ولكن يظل محظورا عليهم حب الفرنسيات ومصادرة خطاباتهم والصعود في الترقية برغم استحقاقها وممارستها على أرض الواقع عندما يجرح القادة ويعجزون ويتولون هم قيادة العمليات. وبرغم المرارة المتولدة من هذه الأوضاع لم يتدن قتالهم والإصرار بأسلحتهم البدائية على الصمود وتحرير المواقع التي تحصن بها العدو

ومن الايجابيات في الفيلم هو البعد الذي يمكن تسميته، باستعارة عنوان كتاب المفكر هنري لوفيفر، "علم اجتماع الحياة اليومية" على أرض المعركة وفي الواقع الحياتي. فلا توجد خطابية مباشرة للتعبير عن الأوضاع الصعبة و اللا عادلة التي يعيشها الجنود ولكن تعبير بالإشارة وبالوجه عن الامتعاض والأسى دون استخدام اللغة لبلورة هذه الأحاسيس. هنا البديل عن اللغة الخطابية بلغة الجسد مثل توفيقا أدائيا إذ قوتها في نقل الإحساس بالمرارة أكثر مباشرة وتبعد عن الديماجوجية التي كان من الممكن السقوط فيها وتضعف كتعبير عادي ومبتذل. فالمشاهد يفهم ويتلقى الصدمة مثلما تتلقاها الشخصيات والتعاطف مع القضية يغني عنه البيان. وذلك لا ينفي الثورة أو الرفض لوقع ظالم في حدود ما تسمح به ظروف الجيش وخاصة في حالة حرب. فان كان تحسين الوجبات وعدالتها بين الجميع الذين يعطون دمهم بذات الشجاعة للانتصار فكذا المشاركة في اقتسام نفس الطعام. أما عن الترقيات والرواتب فالتذمر يظل محدود الأثر فالردي البيروقراطي جاهز فالدور آت لا محالة

فالصورة وحدها تكفي في تحريك المشاعر مثل المشهد الذي يصور تغطية المصورين لانتصار في بلدة حررها أساسا الجنود العرب ولكنه المصور يلتقط صور للجنود الفرنسيين مع الشعب بينما العربي لا يلتفت له احد

إن لكل من سعيد (جمال الدبوز)، وعبد القادر (سامي بو عجيلة) وياسر (سامي ناصيري) ومسعود (رشدي زم) دواع خاصة للالتحاق بالجيش الفرنسي. وبين دعوة المشاركة في تحرير فرنسا من النازية والأسباب الشخصية تلاحم. فالتطوع إما لكي لا يكون البعض أقل شجاعة من الآخرين ويهرب من أم شديدة الحب أو لجلب المال اللازم للزواج أو للهروب من الحياة العنصرية في المستعمرات أو الارتفاع في المرتبة العسكري ببساطة

تلك الأسباب تشكل القصة الموازية لسير المعارك. ولا يدرك أي من الأربعة ما يريد. ويأتي المشهد الأخير ليجسد الوفاء للذاكرة والرفاق وللتاريخ من الوحيد الذي ظل على قيد الحياة في حجرة صغيرة متواضعة تقول أكثر عن الواقع البائس الذي يعيشه أكثر من أي خطاب متمرّد

ومن الايجابيات أيضا أن الفيلم لم يحمل رسالة إدانة أو تفجير صراع بين المسلمين الذين ساهموا في تحقيق النصر وبين الفرنسيين. فكل المشاركين فيه يركزون على أنهم فرنسيين من أصول أجنبية وان الفيلم هو لتكملة فصل في التاريخ المشترك للتخلص من النازية. والذكاء يتمثل مرة أخرى هنا في ترك الأمر للحوار الداخلي بين المؤرخين الذين اقروا للفيلم بالأمانة التاريخية. ويعتبر الفيلم من أكثر الأفلام تكلفة إذ بلغت نفقاته 14 مليون يورو وشرك فيه نحو 500 كومبارس وتم إنجازه في 18 أسبوعا. وهو إنتاج فرنسي وعربي

وبلجيكي

ومشاركة أبناء المستعمرات في الحروب الإمبريالية ترجع للقرن التاسع عشر و فقط لإعطاء فكرة سقط في الحرب العالمية الأولى، في معركة "فردان" الشهيرة وحدها، لأنها كانت مذبحة، عام 1916 نحو 70 ألف مقاتل مسلم قاتلوا بجانب الجيش الفرنسي

والفيلم لا يذكر هذا الماضي البعيد فسنة 1943 هي بداية هذه الملحمة التي شارك فيها 130 ألف متطوع من 23 بلدا من المستعمرات الفرنسية. كان هؤلاء يدعون بفرق القناصة. فالجيش الفرنسي تجاوز عدد جنوده في تلك الفترة نصف مليون ونصف هؤلاء من المستعمرات الفرنسية. (134 ألفا من الجزائر و73 ألفا من المغرب و26 ألفا من تونس و92 ألفا من إفريقيا السوداء). وفي المعركة النهائية عام 1945 مات 60 ألف جندي من الجيش الفرنسي أي ما يشكل ربع خسائر فرنسا البشرية طوال سنوات الحرب ومن بين الضحايا مات أفراد كل وحدات القناصة من السنغاليين. وظل الشاعر السنغالي الكبير ليوبولد سينجور يغنيهم: "أخوتي السود ذوي الأيدي الدافئة يرقدون تحت".  
الجلد والموت

والفيلم يفتح صفحات من التاريخ لم تجرؤ السينما الفرنسية التعرض له إلا قليلا فيما يخص حروبها الاستعمارية في فيتنام والجزائر بشكل خاص. وإذا كان تكليل الممثلين على أدوارهم في كان توكيما للسينما العربية في هذا الإنتاج المشترك فان التكريم الحقيقي جاء من آلاف الفرنسيين الذين ينتظرون ساعات في طوابير أمام صالات العرض والتصفيق الطويل مع نهاية الفيلم. فالتاريخ الرسمي حاول نسيانهم وأعادتهم "دار الخيالة" من جديد لصفحاته التي ستدرج في برامج التدريس بجانب عيد نهاية العبودية السنوي. فيكفى القول أن الفيلم يعرض في أنحاء فرنسا في 500 (خمسمائة) صالة عرض ليكون أي تعليق إضافي غير ذي معنى. وفي النهاية لعل الوعي بضعف الذاكرة التاريخية الفرنسية حيال هؤلاء المقاتلين ترك بصمتها على واقع مر يمر به أحفاد هؤلاء الذين يتعرضون اليوم في "الوطن الأم" بالتبني أو الميلاد للطرد بسبب ورقة إقامة تافهة



# ساركوزي يتعهد بمطاردة المهاجرين...مصطفى نور الدين

نشر بجريدة الاهالي - القاهرة 14 مارس 2007



الأربعاء 14 آذار (مارس) 2007, بقلم [مصطفى نور الدين عطية](#)

ساركوزي يتعهد بمطاردة المهاجرين...مصطفى نور الدين

: النص الكامل.. نشر قسم فقط بالاھالي

نشر بجريدة الاهالي - القاهرة 14 مارس 2007

الحرب الضروس على رئاسة الجمهورية الفرنسية بلغت حد المأساة والخجل بتصريح نيكولا ساركوزي، وزير الداخلية ومرشح اليمين الجديد، بأنه بوصوله للرئاسة سيعين وزيراً للهجرة والهوية الوطنية. فلو كان الأمر توقف عند تسمية وزير للهجرة لم الأمر إذ قد يفهم أنه سينظمها ويخطط لها بحسب حاجات الاقتصاد الفرنسي حسب نظرية ساركوزي ..عن الهجرة المختارة. وجاءت إضافة كلمتي هوية وطنية لتعيد للذاكرة كل تاريخ الماضي العنصري الذي يميز بين الفرنسيين على أساس الجنس أو الدين

وفتح ساركوزي على نفسها نار الغضب من كل صوب. من كل الأحزاب وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية. وأجمع الكل على إدانته. فقال منافسه من يمين الوسط، فرنسوا بايرو، أن ساركوزي تجاوز الحدود. وأضاف فرنسوا هولاند، سكرتير الحزب الاشتراكي، انه تبنى بالكامل أطروحة الحزب اليميني المتطرف، الجبهة الوطنية، ويغازل ناخبيه

ووصفت سوجلين رويال، مرشحة الحزب الاشتراكي، فكرة ساركوزي بأنها حقيرة. إذ كيف يتم التمييز بين المواطنين وهويتهم الفرنسية ولماذا يحرم منها العمال المهاجرين الذين يقومون بأعمال يرفض الفرنسيون القيام بها. فهم ككل مواطن يساهمون في زيادة النمو الاقتصادي. وأن المهاجرين لم يتسببوا في تهديد للهوية الفرنسية في أي لحظة تاريخية

و جاء تعليق ماري جورج بيوفيه، سكرتيرة الحزب الشيوعي ومرشحة للرئاسة، أن فكرة ساركوزي انزلاق جديد من قبله وأنه يعطي سندا لشعارات اليمين المتطرف. وأنه عار أن يأتي على لسان مرشح لرئاسة لجمهورية الفرنسية إذ يعيد للذاكرة أحلك صفحات تاريخ فرنسا المعاصر إبان الحرب العالمية الثانية. أي حينما سلمت فرق الجستابو والبوليس اليهود إلى الاحتلال النازي وكأنهم ليسوا بمواطنين يحملون الهوية الفرنسية. وأن أفكار ساركوزي تدل على أنه شخصية سياسية خطيرة على الجمهورية

وآدانت جمعيات حقوق الإنسان ساركوزي الذي تناسى أن واحد من كل أربعة من الفرنسيين ينحدر من أب أو جد مهاجر

وليس تلك هي المرة الأولى التي يتبنى فيها ساركوزي أطروحات نقلها حرفياً من اليمين المتطرف فيما يتعلق بالمهاجرين ومشاكل الأطفال الذين ارتكبوا الجرح أو العنف فشعاراته التي رفعها منذ شهر مثل: نحب فرنسا أو نغادرها.. لا مكان في فرنسا لمن يذبحون الخرفان في البنوار.. ولا لمتعددي الزوجات أو من يمارسون ختان الفتيات.. أو من يريدون فرض هيمنتهم على النساء الخ كل هذه الشعارات هي حرفياً التي ترددها أحزاب اليمين المتطرف العنصري بزعامة جان ماري لوبن وفيليب دو فيليه

فما ينسأه من يرفعون تلك الشعارات العنصرية هو أن سكان فرنسا خليط من بلدان أخرى مثل إيطاليا والبرتغال وأسبانيا بلدان أوروبا الشمالية ... بجانب أن نسبة كبيرة من الفرنسيين نساء ورجال تزوجوا من مهاجرين أتوا من تلك البلدان بجانب من أتوا من البلدان العربية والأفريقية والآسيوية. فالأجيال الأولى من المهاجرين وأولادهم وأحفادهم لا يجدون أن تلك الشعارات تعكس فلسفتهم في الحياة. فالعنصرية المتواجدة بالفعل تمارسها مؤسسات أو ملاك عقارات وليس الشعب العادي الذي يتجاوز يوماً مع الآخرين. فالعنصرية خلقتها الدولة بالإهمال لشؤون هؤلاء المواطنين وبالطرد المركزي الناجم عن حالات الفقر وما تؤدي إليه من تركيز السكان الفقراء والمهاجرين في هوامش المدن التي

.أهملتها الحكومات من كل التيارات السياسية

وتأتي تصريحات ساركوزي لتواكب الصعود الذي أدهش كل وسائل الإعلام لمكانة فرنسوا بايرو، يمين الوسط، في استطلاع الرأي العام بحيث لم يعد يعده عن رويال وساركوزي إلا صوت أو اثنين وليحتل المرتبة الثالثة. وسبب هذا الصعود المفاجئ إرباكا لدي كل من الحزب الاشتراكي واليميني

ويلزم هنا التذكير بافتراضية إبعاد يسار اليسار عن دخول المنافسة وما قد يؤدي إليه من امتناع جمهوره عن التصويت و انتصار ساركوزي الأكيد في هذه الحال.. ولكن استطلاعات الرأي العام الدورية أعطت افتراضية أخرى وهي ممارسة فرنسية أصيلة بعقاب الأحزاب التي تتخلى عن المطلب الجماهيري. وكل تاريخ فرنسا يثبت ذلك منذ حركة الطلبة عام 1968 عندما فقد الجنرال ديغول الحكم بعد الاستفتاء الشعبي الذي طرحه ليستمر في السلطة أم لا. وتوصلت سياسة العقاب للأحزاب السياسية من كل التوجهات حينما لا تعكس ممارستها مطالب المواطنين وكان آخرها رفض الدستور الأوربي

.فالقفة التي يحققها فرنسوا بايرو ترهن على حالة الغضب العام على اليمين الجديد والحزب الاشتراكي ويسار اليسار

يمكن وضع هذا التلخيص تحت عنوان تغير المواقف من النقيض للنقيض لدى التيارات السياسية المذكورة بحسب الجمهور الذي تريد جذب. ففي الشهور الأولى من الحملة الانتخابية ركز كل من نيكولا ساركوزي وسوجلين رويال على جذب أصوات اليمين المتطرف

وركز ساركوزي على مهاجمة السياسة الفرنسية الديجولية كورقة أساسية في حملته وتقديم نفسه كتجديد مطلق وقطيعة تامة مع ماضي وحاضر الجمهورية الفرنسية في السياسة الداخلية والخارجية. وبلور تجديده بنقد حاد لسياسة الحكومة التي يحتل فيها منصب وزير الداخلية. وأطلق سهام النقد لرئيس الجمهورية جاك شيراك بصورة مستمرة وكذا ضد دومينيك دو فيلبان، رئيس الوزراء . وكانت انتقاداته حادة بشأن الخلاف الفرنسي مع السياسة الأمريكية

واليوم استبدل ساركوزي أطروحته بنقيضها. فبدأ يغازل سياسة شيراك الخارجية وحكمة قراره بعدم السير وراء أخطاء الولايات المتحدة في حرب العراق التي كان يراها بالأمس ايجابية

هذا التردد مرجعه احتياجه للمصالحة مع التيار الديجولي الذي يمثله كرئيس للحزب اليميني الحاكم إذ ليس بمقدرته أن يمخ تاريخ طويل وعميق بجرة قلم أو صرخة من فوق منبر. فسلوكه الأول هدد بانفراط الحزب من حوله بتقدم مرشحين آخرين وذهاب غيرهم للأحزاب الأخرى خاصة يمين الوسط الذي يشارك في التحالف اليميني الحاكم

فالتبدل من برنامج سياسي إلى نقيضه أو على الأقل التراجع عما رده طوال شهور كخصوصية انقلابية فوقية ضد اليمين الذي يشكل جزءا منه هز صورته التي كانت تلوح كتفرد .متعجرف في بعض مظاهره

ويمكن قول أشياء مماثلة بشأن سوجلين رويال التي استهدفت جماهير اليمين المتطرف في أول شهور الحملة ثم عاودت طرح قضايا متوازنة وتتميز بالنسبية لتجلب أصوات اليسار .بكل فرقه في ظل تشتت يسار اليسار

ومن السلبيات التي ارتكبتها الحزب الاشتراكي انه لم يتعلم الدرس من فشله في تعبئة جماهيره إبان الاستفتاء على الدستور الأوربي. وظلت عودة من انشقوا عنه إليه غير مفهومة .لان شيئا لم يستجد لتتم مصالحة بين الطرفين

وكان أخرى بالمنشقين باستمرار حفاظهم على هويتهم الجديدة بتحالف واسع مع قوى يسار اليسار الأخرى وابتداع حزب سياسي يتبنى الفلسفة الجديدة التي تمخضت عنها موجة .رفض الدستور. ولكن الأناية الحزبية والحنين للارتباط بالماضي الحزبي هو ما غلب

ولكن أهم المتناقضات بداخل الحزب الاشتراكي هي أن من كانوا بالأمس ضد رويال هم اليوم الذين يدافعون عن برنامجها. فمن كان يرفض ترشيحها ينصرها مثل ليونيل جوسبان،

رئيس الوزراء سابقا، الذي كان يسعى للترشيح وتراجع. وأكثر سوءا هو وضع كل من لوران فابيوس ودومينيك ستروس-كان. فكلاهما طمحا أن يختاره الحزب كمرشح للرئاسة. وفي المناظرات العامة في التلفزيون بين ثلاثتهم عرضا كلية سياسة رويال وفلسفتها وبرامجها.. وبعد أن اختارها الحزب انضموا إلى الطاقم الذي يصحبها في الاجتماعات الشعبية ليدافعوا عن البرنامج الذي كانوا يرفضونه بالأمس وتناقضوا مع أنفسهم. فالديموقراطية تعني، من بين ما تعني، أن يدافع شخص بان يكون للخصم رأيه المختلف ولكنها لا تعني أن يتبنى الشخص رأيا ويدافع عن صحة نقيضه. فهذا لم يفت على المواطنين الفرنسيين

وأخيرا فإن طوال شهور، سادت أمال الغالبية من الجماهير أن يقدم يسار اليسار من يمثله كتعبير عن إرادة من رفضوا الدستور الأوربي أي أغلبية الفرنسيين ولكن زعماء هذه الأحزاب لم يستطيعوا التسامي على اختلافاتهم واختاروا سبيل التمزق والتقدم بشكل انفصالي يمثّل لكل حزب على حدة

من هذه المتناقضات ومن المواقف التي تعارضت مع طموحات الجماهير يلوح إذن احتمال جديد وهو اختيار فرنسوا بايرو تحت شعار الاختيار المجدي الذي يرفعه الكثير من الفرنسيين مع ما يعنيه ذلك من نهاية ليسار اليسار وتحول جمهوره إلى يمين الوسط كتعبير عن غضبه من قادة الأحزاب الأخرى

# الهجرة والجينتيك... مصطفى نور الدين

نشر في جريدة البديل اليومية بالقاهرة يوم 23 سبتمبر 2007



الأحد 23 أيلول (سبتمبر) 2007، بقلم [مصطفى نور الدين عطية](#)

الهجرة والجينتيك... مصطفى نور الدين

نشر في جريدة البديل اليومية بالقاهرة يوم 23 سبتمبر 2007

في الواحدة من صباح الخميس 20 سبتمبر أقرت الأغلبية اليمينية وحلفائها أسوأ قانون هجرة في تاريخ فرنسا بعد مناظرات دامت يومين. ولم تستطع الأقلية البرلمانية من الاشتراكيين والشيوعيين والخضر منع التعديلات التي تمت إضافتها على ترسانة الشروط المعوقة للهجرة. إذ أقر 91 برلماني القانون ورفضه 41 فقط. والتعديل يرمي لضبط الهجرة بفحص (د.ن.ا) أو الشفرة الوراثية الجينية للمهاجرين الجدد في حالة لم شمل الأسر للتأكد من صحة علاقة القرابة المباشرة بينهم وبين المهاجر المستقر في فرنسا

وهذا التعديل هو الرابع عشر منذ 30 سنة. والغرض منه تعصيب حضور المهاجرين لفرنسا. وفي عام 2006 كان نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية، قد أضاف تعديلا قاسيا، حينما شغل منصب وزير الداخلية، بفرض أن تكون الهجرة منتقاة لتلبي احتياجات فرنسا من الكفاءات. وأثارت هذه الفكرة حينها ضجيجا شعبيا باعتبارها سرقة للعقول من البلاد الأصلية.

فالقانون الفرنسي يحترم "نظريا" فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة. فمن حق المهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت أن يستدعي أفراد أسرته من البلد الأصلي. وصعب القانون هذه العملية بفرض أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور (1250 يورو) ويقيم بسكن ملائم. ويشترط لحضور الأسرة إجادة اللغة الفرنسية مسبقا ومعرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها

وسبق لساركوزي، طرح مشروعه للحد من الهجرة في برنامجه الانتخابي وربط بين الهجرة والهوية الوطنية فأثار الغضب لما تحمله الفكرة من عنصرية مقنعة إذ تعني أن المواطنة بيولوجية الأصل وليست في جوهرها نتاج تعايش تاريخي وثقافي. ثم كشفت التطورات الإيديولوجية الأخيرة التي قدمها بريس هورتيفو، وزير الهجرة والهوية الوطنية، عما يغضب أكثر حس المواطنين الفرنسيين إذ إنهم خليط من ثقافات وأصول عرقية متعددة منذ قرون. وكان القانون قد أضاف صعوبات في العام الماضي لمن تزوج من جنسية أخرى باشتراك .مرور سنتين زواج ليحق طلب الجنسية

ومن مظاهر تعصيب أوضاع المهاجرين الطرد المكثف لمن لا أوراق رسمية للإقامة بيدهم وهو ما يثير غضب جمعيات حقوق الإنسان والمدافعين عن حق المهاجرين بتسوية حالتهم أسوة بدول أوروبية أخرى مثل إيطاليا وأسبانيا. ولكن الدولة مازالت تمارس البحث عن هؤلاء المهاجرين وكانت آخر الفصائح بشأنها هو رسالة إلى مديري المدارس يوم 17 سبتمبر .نصها: " هل لديكم علم بأطفال في مدارسكم بدون أوراق إقامة ؟ في حال وجود مثل هذه الحالات برجاء إبلاغنا بالبريد الإلكتروني أو بالتليفون. وشكرا

وهناك مبالغة في ظاهرة الأسر المهاجرة إذ كان عدد المهاجرين من غير الأوروبيين في عام 2005 نحو 92 ألفا أي ما يعادل نصف إجمالي المهاجرين لفرنسا ولا يشكل من ينطبق عليهم "لم شمل الأسر" إلا نحو 23 ألفا للسنة المذكورة في حين أن عددهم كان عام 1971 أكثر من 81 ألفا، وغني عن البيان أن فرنسا مثل معظم المجتمعات الغربية .بحاجة للهجرة نظرا لتدني معدلات الميلاد وهو ما سيقود إلى اختلال سكاني كبير في السنوات القادمة

ويحمل تطبيق الاختبار البيولوجي عواقب مهددة لتفتيت الأسر والشك في نسب الأبناء وإقصاء أبناء من عاود الزواج وله أبناء من زيجة سابقة بالإضافة إلى إقصاء الأطفال الذين ...تبنيتهم أسر لم تتمكن من الإنجاب

وبعد ساعات قليلة من بدأ المناقشة في البرلمان وقع أكثر من سبعة آلاف مواطن على نداء يرفض الموافقة على استخدام العلم في مسألة الهجرة وقاد الحملة تجمع حماية الأبحاث" الذي يضم العلماء والباحثين في فروع المعرفة. ونشرت كل منظمات وجمعيات حقوق الإنسان العالمية والفرنسية بيانات: "تعرض بشدة على تطبيق اختبار جينتيك على المهاجرين في فرنسا بلد حقوق الإنسان". وتعرض على "الدولة الكارهة للأجانب". و"بأن هذا القانون مقرر ولا يعكس فقط ظل الكولونيالية وإنما يعتبر الخطوة الأولى لخلق "مجتمع فرنسي عرقي

وجاء الاعتراض من كبار العلماء وعلى رأسهم كلود هوريه، رئيس معهد كوري (نسبة للعالمين بيير وماري كوري) والذي ساهم في صياغة قانون البيواتيك (أخلاقيات أو آداب البحوث البيولوجية) لعام 1994 الذي يحرم إجراء تحليل للشرائح الوراثية للإنسان إلا بقرار قضائي وفي حالة الضرورة الملحة في ظرف خطر من أجل تحديد البنية. ومن أجل الكشف في حالات الجريمة عن العلاقة بين شخص متهم وعلاقته بجريمة ما. ويعتبر هوريه، وهو برلماني سابق أيضا، عدم قانونية مشروع قانون الهجرة الجديد لتناقضه مع قانون "البيوياتيكا". ويقول "اليوم يساء استخدام العلم من أجل مقاومة الهجرة غير الشرعية وغدا سيستخدم من أجل الحفاظ على السلم الداخلي

وقال اكسل-كان، أشهر عالم بيولوجي فرنسي: "هذا القانون قبلة وإعصار يخلق سابقة عواقبها وخيمة فغدا سنطالب من يريد الحصول على الجنسية الفرنسية عمل اختبار جينتيك"

ولا يعترض على هذا الاختبار المعارضة فقط بل كثير من البرلمانيين اليمينيين من حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية الذي يشكل الأغلبية ويرون أن الغاية الأساسية من الاختبار يجب أن تظل علمية. وكان من بين المعارضين وزراء من أمثال وزيرة الدولة لشؤون المدن، فضيلة عملة، من أصل جزائري، حيث صرحت: "بأن فحص الجينات يؤلمها لأنها ابنة مهاجرين"

وصرح برنار كوشنر، وزير الخارجية وعضو الحزب الاشتراكي سابقا، تصريحاً منافقاً فقال بأن هذا القانون: "لا يروق لي ولا يجعلني أشعر بالعار"! وهو نفس موقف اليساري سابقا ملرتان هيرش، المفوض عن التعاضد النشط ومناهضة الفقر

وكانت المناقشة الحامية في البرلمان طوال يومين وأطلق جان-بيير بيرار، البرلماني الشيوعي، أخطر عبارة لانتقاد وزير الهجرة. بقوله: "عندما نرى بعض اقتراحاتكم نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو كنتم برلمانيين في عام 1940". ويعني بطبيعة الحال المقاربة بينهم وبين النظام الفرنسي الذي تعاون مع النازية

وأتهم البرلماني الاشتراكي، برنار ليسترلن وزير الهجرة: "بأنه مكلف بتطهير المشهد الفرنسي من تلك النسوة التي تلوح كلطخة بأرديتها الأفريقية ومن هؤلاء الأطفال غير المهذبين الذين يجوبون أحيائنا. وكل ذلك من أجل بذر الاطمئنان للطبقات "الشعباوية" للحصول على أصواتهم في الانتخابات المحلية بعد ستة أشهر." أي جذب أصوات اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين

وكتبت صحيفة "لو كثار انشينييه" الأسبوعية ساخرة من القانون و"بغمزة عين" نحو ساركوزي قائلة "من الآن فصاعدا كل جمع شمل للعائلات لابد أن يخضع للفحص الدقيق. فمثلا، في شارع سان-هونريه يسكن شخص مجري الأصل (ساركوزي) من الجيل الثاني من المهاجرين، يدعي أن له أسرة كبيرة ممتدة تنوي الهجرة لفرنسا. ويلزم إذن التأكد علميا من علاقة القرابة المزعومة

# الهجرة تفجر وحدة اليمين الفرنسي... مصطفى نور الدين

نشر في جريدة البديل اليومية بالقاهرة يوم 5 أكتوبر 2007



الجمعة 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2007, بقلم [مصطفى نور الدين عطية](#)

الهجرة تفجر وحدة اليمين الفرنسي... مصطفى نور الدين

نشر في جريدة البديل اليومية بالقاهرة يوم 5 أكتوبر 2007

بدأت حركات الرفض في فرنسا حيال السياسة اليمينية الجديدة تبلور من حيث لم يتوقعها أحد إذ جاء الرفض من مجلس الشيوخ الذي عرف بسياساته المحافظة. إذ رفضت لجنة القانون بالمجلس، يوم 26 سبتمبر، اعتماد التعديلات الجديدة على قانون الهجرة الذي اقده البرلمان يوم 20 سبتمبر. وتلك أول صدمة لليمين الذي جاهد لتمير تلك التعديلات. باعتبارها الحل الأفضل للتحكم في حركة الهجرة

ووقع الصدمة أكبر لأن مجلس الشيوخ حذف مواد القانون التي اعتبرها البرلمان ثورة تشريعية. فالرفض خص: إجراء اختبار جينتيك للمهاجرين الراغبين في اللحاق بعائلهم المقيم بفرنسا. وكذا إجبار المهاجر على تعلم الفرنسية مسبقا في بلده الأصلي إذا أراد أن يلحق بالزوج الفرنسي أو الزوجة. ورفض ما اقترحه القانون بتخفيض مدة البت في اللجوء السياسي من شهر إلى 15 يوم. وأدخل تعديلا يمد مدة رفع اعتراض على الطرد من فرنسا أمام المحاكم من 12 ساعة إلى 24 ساعة. أي إعطاء فرصة لطالب اللجوء السياسي بالحماية بالقضاء الذي من الممكن أن يحول دون طرده من الأراضي الفرنسية

وبرغم التراجعات التي قدمتها الحكومة اليمينية بتعديلات على النص الأصلي لم ينته الخلاف. إذ قررت بتعديلاتها أن يتم قرار اختبار الشفرة الوراثية بناء على طلب قاضي مدني مسئول عن دراسة ملف طالب تأشيرة الدخول. وأن يكون الاختبار محصورا بين الابن والأم وليس الأب لتحاكي اكتشاف علاقة خارج العلاقة الزوجية. وأن تتحمل الدولة تكاليف الاختبار. وأن يطبق القانون لفترة تجريبية حتى عام 2010 ثم تقوم لجنة متخصصة بفحص جدوى التطبيق

غير أن ذلك لم يكف للقناعة بالموافقة على القانون برغم أنه أضاف بأن فحص الشفرة الوراثية اختياري. وهو تعمية وغير صحيح إذ في الممارسة هو إجباري لمن شاء اللحاق بفرد من أسرته مقيم بفرنسا وهو حق يشرع له الدستور الفرنسي ومبادئ حقوق الإنسان العالمية التي تعتبر الحفاظ على وحدة الأسرة مسألة جوهرية

وقد استند اليمين إلى حجة أن 12 دولة أوروبية تطبق تحليل للشفرة الوراثية للمهاجرين. وهو ما يحدث بالفعل إلا أنه لا يتم عبر قوانين وإنما كإجراء إداري بجانب أن هذه (الدول هي التي تتحمل الثمن الباهظ لاختبار التحليل الجينتيك (200 يورو

وهذا الخلاف بدأت مناقشته في لجنة استثنائية مغلقة، يوم 2 أكتوبر، بين سبعة برلمانيين وسبعة من مجلس الشيوخ وتبعها جلسة برلمانية علنية. وقد علقت الصحف على الصراع "بين مجلس الشيوخ والبرلمان بعبارة: "مجلس الشيوخ يقود المقاومة" و"مجلس الشيوخ ضد القصر الجمهوري

اليمين يتمزق

والقضية بوصولها إلى هذا الحد تعكس التمزق وحالة من الوعي التعس. إذ من يرفضون هم من المعارضة اليسارية ويمين الوسط والأكثر إشكالية أن الكثير من بين أتباع اليمين الحاكم يرفضون القانون ولا يتورعون عن نعته بأسوأ الصفات باعتباره صفة للقيم المؤسسة للجمهورية الفرنسية ولقيم حقوق الإنسان

والأزمة حقيقية إذ أن خمسة وزراء في الحكومة اليمينية يعارضون القانون بجانب أعضاء مجلس الشيوخ من الأغلبية اليمينية. ومن بين الشخصيات السياسية الهامة التي ترفض

فرنسو بايرو، زعيم بين الوسط وأحد المرشحين لرئاسة الجمهورية في انتخابات مايو الماضي. وكذلك جان-بيير رفارن رئيس الوزراء سابقا وشارل باسكوا، وزير الداخلية سابقا وأكثر ممثلي اليمين صرامة حيال المهاجرين والذي عرفت فترة مملسته بالوزارة بفضائح شحن المهاجرين على طائرات "الشارتر" حينما كان فرنسو ميتران، الرئيس الاشتراكي، يتعايش مع حكومة يمينية. إذ صرح شارل باسكوا في صحيفة "لو باريزيان" يوم 2 أكتوبر: "اللجوء إلى اختبار جينتيك مرفوض كلية. فهو يعيد للذاكرة، لنا كديجوليين، ذكريات سيئة. فنحن نعرف كيف استخدام النظام النازي الجينتيك

:المسيحيون ضد القانون

ولقد جاء رفض القانون من كل رجال الكنائس من الكاثوليك والبروتستانت. أجمعت الكنائس في بياناتهم الموجهة للبرلمانيين في أول أكتوبر بأن "استقبال الأجانب واجب على المسيحيين." وعبروا "عن قلقهم بشأن هذا القانون الذي يتناقض مع القيم المسيحية." و "أن المسيحية ترفض التفرقة بين مهاجر له أوراق رسمية وآخر ليس له" و "أن القانون بدلا من أن يعكس التعاضد يشيع الخوف من العوامة". وأشار البيان إلى أن "القانون يصدّم المسيحيين لأنه يتدخل في حياة أسرة المهاجر الذاتية والخاصة في حين أنه لا يسمح بممارسة ذلك في الأسر الفرنسية. وأن الصدمة أكبر بتصويت ممثلي الشعب في البرلمان على القانون" و "إذا كان القانون يريد التحكم في الهجرة لأسباب اقتصادية فذلك لا يبرر منع لم شمل الأسر التي تمر بصعوبات إذ أن ذلك يزيد من مشاكل آلاف الأسر التي تعان بشدة الآن." وهاجمت الكنائس أيضا القيود التي يفرضها القانون على حق اللجوء السياسي إذ كيف ترفض فرنسا، بلد حقوق الإنسان، شخص أتي يطلب الحماية في أرضها من خطر يهدده." وأشارت الجمعية المسيحية للطفولة أن: "القانون يناقض الاتفاقية الدولية لحماية الطفولة" والتي وقعت فرنسا عليها

:الجمعيات الأهلية تقود الاحتجاج

وتلعب جمعيات المجتمع المدني دورا محوريا إذ وقع على نداء "تجمع حماية البحوث العلمية" نحو 35 ألف مواطن يطالبون بعدم اقرار قانون "العار". وفي نداء آخر يقوم به "تجمع معا ضد هجرة المذبلة"، والذي يجمع 815 جمعية أهلية ونقابة وهيئة دينية ومدنية، وقع ما يقرب من 110 ألف مواطن على بيان حاد للهجة ضد القانون ومملاسات اليمين حيال المهاجرين

وجاء الانتقاد للقانون من حيث لم يحتسب اليمين الحاكم. إذ بلورت "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" احتجاجا لما سوف يتسبب فيه تطبيق القانون من عقبات على الكوادر العاملة بها من الدول الأخرى ومنع زوجاتهم أو أزواجهم من اللحاق بهم في مكاتب المنظمة العاملة في فرنسا. وبلور سفير اليابان امتعاضا حيال القانون لذات الأسباب المعوقة للمهاجرين من بلده واستقروا بفرنسا

ولا تكاد صحيفة تخلو من مقالات الرفض. وأفردت صحيفة "لبراسيون" صفحتها الأولى لإعلان "أوقفوا كل شيء.. أسحبوا القانون". ورفض اللجوء للشفرة الوراثية يرجع للبعد اللا أخلاقي فيه ولكونه تعديا على الحريات. فالمجتمعات المتقدمة استهلكت استخدام المنهج منذ 30 سنة في إنجلترا لأسباب قانونية سواء فيما يخص الجريمة أو لتحديد البنية في قضايا خلافية وفي حالات الاغتصاب بالإضافة للبعد العلمي في الأبحاث البيولوجية. وتطور الاستخدام خارج هذا الإطار يطرح إشكالية الرقابة المتزايدة على المواطنين إذ يلحق هذا الأسلوب بكاميرات التجسس على حركة المواطنين في الأماكن العامة وكذا المراقبة للتليفون الجوال وبطاقات السفر الاليكترونية (الاشتراك الاليكتروني) في المواصلات العامة.. فكل هذه التدخلات في الحياة الشخصية للمواطنين هي في قلب الاعتراض. ويضاف إليها أساسا البعد العنصري والمشاكل الاجتماعية المترتبة عن اكتشاف عدم انتماء الأبناء للأباء

وبحسب ما قلّه بريس هورتيفو، وزير الهجرة والهوية الوطنية، يوم 30 سبتمبر في راديو - ج (اليهودي): "أن الكلمة الأخيرة تعود لأعضاء البرلمان". وستحسم القضية في الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري. وهو ما يعني الإصرار على نص القانون المرفوض. فالغالبية اليمينية الحاكمة لا ترغب في تلقي ضربة برفض هذا القانون إذ سيكون ذلك ضد وزير الهجرة. وقبل كل شيء ضربة مبرحة لرئيس الجمهورية، نيكولا ساركوزي

# أطفال دارفور في سوق النخاسة الفرنسي... مصطفى نور الدين

نشر في جريدة البديل اليومية بالقاهرة يوم 29 أكتوبر 2007



الاثنين 29 تشرين الأول (أكتوبر) 2007، بقلم مصطفى نور الدين عطية

أطفال دارفور في سوق النخاسة الفرنسي... مصطفى نور الدين

نشر في جريدة البديل اليومية بالقاهرة يوم 29 أكتوبر 2007

الغضب هو ما تعكسه الصحف الفرنسية إثر قبض السلطات التشادية على 9 فرنسيين حاولوا، في 25 أكتوبر، نقل 103 طفلا سودانيا، على طائرة بوينج 757، إلى فرنسا. وينتمي معظم من قبض عليهم لمنظمة غير حكومية تدعي "أرشد زوي". والجمعية تهتم بمسألة تبني الأطفال في المناطق التي تمر بحروب أو كوارث طبيعية. وعمليتها الأخيرة تمت بمعسكر لللاجئين من دارفور تشرف عليه الأمم المتحدة في شرق تشاد ويتواجد به نحو 230 ألف لاجئ. وكانت الجمعية قد أعدت للعملية منذ شهر وادعت بأن رؤساء القبائل في دارفور أكدوا لهم أن الأطفال أيتام

وتدعي الجمعية على موقعها على الانترنت أن نقل الأيتام واجب إنساني ليطمئنون باللجوء السياسي بفرنسا وغيرها من الدول في اسر حاضنة. وهو خطاب مقصود منه عدم الاصطدام لأنهم يدركون أن التبني غير مسموح في كل من السودان وتشاد تطبيقا لقيم الإسلام. وتهاجم الجمعية على موقعها الصين وتعتبرها المسؤولة عن مأساة دارفور الذي تسميها "جريمة ضد الإنسانية" وذلك بدعمها السودان والتهديد باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن ضد التدخل العسكري الذي تريده الولايات المتحدة. وهو نفس الخطاب الذي تدعمه المنظمات الصهيونية الغربية إذ تمول الكثير من المنظمات العاملة في الأراضي السودانية. وهي التي ترعى المؤتمرات الدولية للمطالبة بالتدخل العسكري في دارفور منذ سنوات

وقد اتهم إدريس ديببي، الرئيس التشادي، في 26 أكتوبر الجمعية بالقيام "بعملية سرقة للأطفال". وأكد "بأن الأطفال ليسوا يتامى وأنهم سرقوا من أهلهم. وأن السارقين "سيعاقبون بشدة. فهذا فعل مرعب أسميه جريمة

وأكد جاك هينتايزي، مدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة فرع فرنسا، بأنه بعد اللقاء بالأطفال "أتضح أن قلة منهم أيتام". و"أن المسألة معقدة لأن سنهم بين الثالثة والرابعة وأدان العملية. وصرح جان فرنسو باس، ممثل اليونيسيف في تشاد، بأن "الأطفال عند إنزالهم من الطائرة، التي كان من المفترض أن تقلهم لفرنسا، كانوا يحملون ضمادات على الرأس أو الأذرع أو الأرجل وبعد نزعها تبين أن لا جروح في أي منهم" و"أن التشريع التشادي لم يتم احترامه وما قاموا به مخالف للقانون.. فهو عمل هواة". وصرح المسئول بتنسيق المساعدات الإنسانية في دارفور "بأن تلك الجمعية ليست من بين الجمعيات المسجلة للعمل في دارفور وأن العديد من التحذيرات أرسلت لكل المسئولين بشأنها". وسوف يجعل هذا الحادث مهام المنظمات الأخرى صعبة بالشك في ممارساتهم

وأدانت العملية السلطات الفرنسية على لسان رامادا، سكرتير الدولة لشئون حقوق الإنسان، إذ صرحت بأن "عملية الخطف هذه غير شرعية و لا مسنولة". وفتحت وزارة الخارجية الفرنسية تحقيقا جنائيا بشأن عملية الاختطاف وصرحت بأن المنظمات غير الحكومية العاملة بدارفور والبالغ عددها 22 جمعية أدانت هذا السلوك. وصرح دافيد ملرتينو، المتحدث الرسمي باسم "قصر الرئاسة" الإنجليزية، "بأنه يدين العملية. ونفى أي علاقة للدولة بها بل وأن وزارة الخارجية حذرت السلطات الحكومية الأخرى من تصرفات هذه المنظمة". وبالرجوع لموقع وزارة الخارجية تأكد وجود تصريح في شهر يونيو وآخر في أغسطس ويحذران الأسر الراقبة في تبني أطفال من التعامل مع جمعية "أرشد زوي".

كان كل شيء مخطط له. فالأسر الفرنسية والبلجيكية البالغ عددها 258 التي دفعت ما بين 2800 يورو و 8000 يورو لقاء الحصول على طفل كانت في انتظار الطائرة في مطار "فاتري" على بعد 150 كيلومتر شرق باريس. وكانت هذه الأسر قد أسست جمعية أهلية أخرى لجمع نحو مليون يورو لإتمام عملية سرق الأطفال. وشكلت



.الطاقم اللزم للقيام بها ومعاها 3 صحفين للتغطية الإعلامية. وبالطاقم أطباء بل وموسيقين لتسلية الأطفال طوال الرحلة إلى فرنسا

وفي هذه العملية الإجرامية خالفت تكوين المجتمع الإفريقي إذ انه في حالة وفاة الآباء فالأطفال يتولى أمرهم أفراد العائلة. ويضاف أنها عملية أهدرت القوانين الدولية لحماية الطفولة وللإجراءات الرسمية للتبني. ولم تراع الكيفية التي سوف يتم بها استمرار حياة هؤلاء الأطفال في فرنسا. إذ أن القوانين المنظمة للتواجد الرسمي تزداد تعقيدا. فكيف سيحصل هؤلاء الأطفال على أوراق رسمية ويدخلون المدارس ويتمتعون بالرعاية الصحية ودخلوهم فرنسي غير شرعي؟